

على الاستدراك لكن الغالب في المضمر اذ اذمة المولى الاول
و اما حديث اعادة الشيء معرفة فاحصل عدل
عنه كثير القائلين وان حمل على التامين المذكور فالذات
في مشعره التقسيم جار على اصل اعادة الشيء
معرفة و اما عرضي وهو الذي يخالفه الى لا يدخل
في حقيقة جرمية باحد المعنيين ان لا يكون
جدا و اما يكون خارجا كما لضاكرك بالنسبة الى
الاشياء فان خارج عن ذلك القاعدة ان نوعا
اذ ذلك؟ له خواص مرتبة كما لناطق و المتعجب
و الضاحك فان قدرها يعبر ذاتيا لان الذات
اقدم فان قلت حقيقة النوع غير الذات فكيف
يكون ذاتيا قلت جوابه المشهور ان اطلاق
الذات عليه اصطلاح الالفون فلا يقضي الغاية
بين المنسوب و المنسوب اليه و اقول الذات
كما يطلق على الحقيقة و يطلق على ما صدق عليه
الحقيقة فربما يراد بالذات اسمها المعنى الثاني
فيمكن نسبة نفس الحقيقة الى ما صدق عليه
الحقيقة

الحقيقة كما يمكن نسبة جرمية اليه و الذي يقع
بيان ما هو المراد منه و هو ان لم تنسح لان اما قول
في جواب ما هو او في جواب الى الشيء يوزن
ذاته و هو الفصل و المقول في جواب ما هو اما حسب
الشركة فقط هو الجنس او بحسب الشركة
و الخصوصية معا و هو النوع فلذا قال اما مقول
في جواب ما هو بحسب الشركة فقط كما لو كان
بالنسبة الى الانسان و الفرس فان الحيوان جرم
يقول ما الانسان و العرس لا يقول ما الانسان
لان السائل بما هو انما يسئل عن تمام الحقيقة وليس
الحيوان اتمام حقيقة الانسان المختصة به بل
تمام حقيقة المشتركة مع الفرس فلذا يرد قولنا فقط
و الا لم يصح قوله و هو ان ذلك المقول الجنس
لان النوع ايقاف مقول بحسب الشركة في الجملة
فكان انما ذكر ذلك و ان لم يذكره و لم يترجم بالذات على مقول
على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو و قالوا
جنس الجنس من شامل لسائر الكليات و المقول